



المشاركون في الاجتماع التنسيقي الثالث لممثلي «نزاهة» ومنظمات المجتمع المدني

خلال اجتماع «الهيئة» مع عدد من جمعيات النفع العام

الحماد: «نزاهة» نسّقت مع جمعيات المجتمع المدني لوضع آلية لتعزيز التعاون وتنفيذ مبادرات وأهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد



شروق الصايغ



خالد السويغان



صفر الحيص



م. أبرار الحماد وخالد المزني



د. منال الحساوي



الزميل ماضي الخميس



الزميل عدنان الراشد

الراشد: جمعيات النفع العام تحتاج إلى الدعم من الحكومة والقطاع الخاص لتمكين من أداء دورها

خلال الاجتماع التنسيقي، قال أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية الزميل عدنان الراشد ان الراشد ان الفساد الإداري منقش في أغلبية الجهات، مشيراً إلى أنه عبارة عن داء متواصل ويحتاج القضاء عليه سنوات طويلة.

وأضاف الراشد ان الفساد أصبح ثقافة لدى البعض، حيث ينتقل من جيل إلى جيل، مستدركا بالقول: لا أحب أن أعطي صورة سوداوية، فلولا التفاؤل والأمل لم تبدل جهود المصلحين للقضاء على الفساد.

وأشاد الراشد بالجهود التي يبذلها ممثلو «نزاهة»، موضحاً أنهم عملوا في صمت من دون الظهور في وسائل الإعلام لفترة طويلة خلال مرحلة تأسيس «الهيئة» وتأهيل العناصر البشرية الشابة المتخصصة.

كما أعرب عن شكره لجهود ممثلي «نزاهة» في عقد الاجتماع الذي جمع ممثلي جمعيات النفع العام، وأعرب الراشد عن أمه في أن يكون هناك تنسيق لعمل اتفاق أو بروتوكول تعاون حول هذه الاجتماعات على أن يتم التوقيع عليها من قبل الحضور من ممثلي جمعيات النفع العام وممثلي «نزاهة»، حتى تستكمل هذه الاجتماعات من قبل مجالس إدارات جمعيات النفع العام القادمة، خاصة أن المواضيع المطروحة ضمن جدول هذه الاجتماعات تحتاج فترة طويلة تمتد لـ 5 سنوات، وأوضح ان مجالس إدارات جمعيات النفع العام تتغير كل عامين، وان هذا البروتوكول أو الاتفاق من شأنه العمل على إيجاد التزام أمني، وأنه من الملاحظ حرص الجهات المشاركة على حضور هذه الاجتماعات، وأن هذا الاجتماع تواجده في 15 جمعية نفع عام على الأقل من الجمعيات ذات التأثير المهني والفعال مثل جمعيات «المعلمين» و«المهندسين» و«المحاسبين» و«المحامين» و«الأطباء» و«الصحافيين» بالإضافة إلى بعض جمعيات النفع العام الرائدة في العمل المجتمعي.

كما أشاد الراشد بأن جمعيات النفع العام تحتاج دعماً حكومياً أو من القطاع الخاص حتى تتمكن من أداء دورها. وتعليقاً على كلام الزميل عدنان الراشد، قالت الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) م. أبرار الحماد انه سيتم العمل بنظام البروتوكول وتدوين ما يتم الاتفاق عليه على أن تعطى لكل جمعية نسخة منها. وفيما يخص الدعم المالي لجمعيات النفع العام، قالت الحماد: فيما يخص الأمور التي تحتاج إلى ميزانية غير كبيرة، فيمكن حل هذه المشكلة، أما في حال كانت هناك مبادرات جديدة غير مرصود لها ميزانية فسيتم التخطيط لذلك، فهناك مبادرات لا تحتاج إلى دعم مالي، بينما هناك مبادرات أخرى يتم صرف لها ميزانية من قبل الدولة.

وزادت قائلة: سننظر إلى المعوقات، وننظر إلى الميزانيات المالية شريطة أن تكون في حدود المعقول والمتاح، فتوزيع الأدوار من شأنه العمل على تخفيف الضغط على ميزانية الدولة. وكشفت الحماد عن مشروع يحتاج خطة اعلامية، وهو حملة توعوية تتكون من 3 عناصر هي: تعريف المجتمع بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ودعم تعزيز القيم، واختصاصات «نزاهة»، مشيرة إلى ان هذه المبادرة ستتم مناقشتها مع جمعيات النفع العام خلال الاجتماع المقبل.

من المساهمة في بناء ثقافة حاضنة للنزاهة، وتشمل 3 اولويات و11 مبادرة. والهدف من تعزيز فعالية الهيئات المختصة بتعزيز النزاهة وتشمل 3 اولويات و8 مبادرات.

أثر مهم

من جانبها، قالت د. منال الحساوي ممثلة عن الجمعية الكويتية للتخطيط الاستراتيجي، إنه في حال كانت هناك مبادرات لا يمكن تنفيذها من الممكن أن يتم ابتكار مبادرات من خلال تعاون جمعيات النفع العام. وأضافت الحساوي: إن المبادرات المدعومة من قبل أكثر من جهة هي التي تأخذ صداها ويكون لها تأثير مهم في تنفيذها.

تعزيز القيم

بدورها، قالت الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) م. أبرار الحماد ان ما يحكمنا هو المبادرات الموجودة في الاستراتيجية حسب كل جمعية، فيما يخص تعزيز القيم، فليس من المعقول أن نقيم أي جهة نفسها، مشيرة إلى ان «نزاهة» تدرس المبادرات وتوجهها إلى الجهات الحكومية المعنية وذلك لتعزيز التكامل بين جهود القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني فيما يخص تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

العمل التطوعي

من جانبها، أفاد صقر الحيص، ممثلاً عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، بأن المجتمع المدني تعاون مع العديد من وزارات الدولة منها وزارة الخارجية، مشيرة إلى ان جمعيات النفع العام الكويتية نقلت صورة للعالم من العمل التطوعي في الكويت.

وقال الحيص ان الشعب الكويتي جبل على العمل الخيري، مشيرة إلى اهمية ان يكون هناك اتفاق أو بروتوكول تعاون خلال الاجتماعات المقبلة التي تضم «نزاهة» وجمعيات النفع العام، وكذلك ان يتم تقديم الدعم المالي لجمعيات النفع العام من قبل الحكومة. وأشاد الحيص بالتنسيق الجيد والترتيب الذي قامت به «نزاهة» لعقد هذه الاجتماعات.

الفساد الرقمي

أما شروق الصايغ، ممثلة عن الجمعية الكويتية لتقنية المعلومات، فقد تحدثت عن الفساد الرقمي وهو من أنواع الفساد مثل الفساد الإعلامي في حال تزوير الحقائق أو الصور.

وأضافت الصايغ ان دور جمعية تقنية المعلومات يتمثل في مساعدة الجهات على معرفة كيفية اكتشاف الفساد.

وأكدت ان الاستراتيجية الوطنية مضي عليها عام بعد إطلاقها، خاصة انها تسير وفق الخطوات المرسومة والخطط التنفيذية الموضوعة وفق جداول محددة، بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الجمعيات بتوعية جمعيات المجتمع المدني، لاسيما أن الاستراتيجية الوطنية مدتها خمس سنوات من 2019 حتى 2024.

وأشارت الحماد إلى أن تشجيع المجتمع المدني يمثل إحدى الأولويات الرئيسية لـ «نزاهة» انطلاقاً من قانون إنشائها وما تضمنته الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، ودور لا يقل أهمية عن باقي مكونات المجتمع في جهود غرس القيم الفاضلة والمبادئ المعززة للنزاهة والشفافية ومنع الفساد وتوعية المواطنين بضرورة وأهمية دورهم الإيجابي والفاعل في مكافحته عبر كشفه والإبلاغ عنه واتخاذ التدابير اللازمة لتوعية المجتمع والوقاية منه.

وأوضحت الحماد أن الاجتماع تناول استعراض البرامج والأولويات الواردة في الاستراتيجية الكويتية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ذات الصلة بدور المجتمع المدني في مجال الوقاية والرقابة المجتمعية وتعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في إطار من تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، واستعراض عدد من الموضوعات حول المبادرات وآلية التواصل.

الإستراتيجية الوطنية

من جانبها، قدم مدير إدارة التخطيط والمتابعة في «نزاهة» خالد المزني شرحاً تفصيلياً عن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، واهتمامها بأهدافها والادوار التي تقوم بها الجهات المشاركة.

وأضاف المزني ان المحاور وأهداف الاستراتيجية فيما يخص القطاع العام تشمل حماية نزاهة القطاع العام وتطوير فعالية وكفاءة الخدمات العامة في إطار من الشفافية، وتشمل 5 أولويات و22 مبادرة. وفيما يخص القطاع الخاص هو تشجيعه على المساهمة في تعزيز النزاهة، ويشمل أولويتين و6 مبادرات، وفيما يخص المجتمع المدني هو تمكينه

هيئة مكافحة الفساد. وأوضح ان جمعيات المجتمع المدني لها دوران أساسيان، يكمن الدور الأول في ان يقوم بتقديم مبادراته ومن ثم دراستها وتنفيذها في حال الموافقة عليها، إضافة إلى قيام الجمعيات بتوعية المجتمع بمخاطر الفساد والوقاية منه، فيما يتضح الدور الثاني بتخصص كل جمعية ورويتها التي تنطلق منها إن كانت توجّه إعلامي أو غيرها إضافة إلى دعم المبادرات التي تستهدف تلك الجمعيات أو اجتماعية أو مهنية أو هندسية، لافتة إلى ان دور رأي المجتمع المدني مهم في مكافحة الفساد من جهة وبوره من جهة أخرى أن ينقل نبض الشارع والرقابة المجتمعية في الأداء ووضع القوانين.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تعتبر ذات الصلة في المجتمع المدني. وأضافت ان هذه الاجتماعات التنسيقي تأتي بشكل منظم ومؤسسي بحيث تكون هناك اجتماعات مستدامة للاستفادة من خبرات المجتمع المدني ووضع آلية للتنسيق مع هذه المنظمات في مجال دعم جهود الرقابة ومكافحة الفساد مع توسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد، إضافة إلى دعم المبادرات التي تسهم في تحقيق الأهداف المشتركة. وأشارت الحماد إلى أنه تم اختيار مؤسسات المجتمع المدني على أساس لتكون هناك مسافة واحدة مع الجميع، بحيث يكون عمل هذه الجمعيات منظماً ومتطابقاً ومتوائماً مع أهداف

وبهذه المناسبة، قالت الأمين العام المساعد للوقاية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) م. أبرار الحماد، في تصريح صحفي، ان «الهيئة» استضافت عدداً من جمعيات المجتمع المدني لوضع آلية متفق عليها بين جميع الأطراف لتعزيز التعاون مع المنظمات لتنفيذ مبادرات وأهداف

جمعية الجابرية التعاونية

إعلان

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (2020-1627-4120) بتاريخ 2020/12/3

تعلن جمعية الجابرية التعاونية عن حاجتها إلى تعيين الوظائف التالية وذلك وفقاً للشروط التالية:

الوظيفة	الشروط
نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية	ان يكون حاصل على مؤهل جامعي يتناسب مع طبيعة الوظيفة المرشح لشغلها ويتمتع بخبرة لا تقل عن خمس سنوات أو حاصل على دبلوم تخصصي ويتمتع بخبرة لا تقل عن عشر سنوات، مع مراعاة أن تكون الخبرة في المجالين تتناسب مع طبيعة العمل التعاوني
نائب المدير العام للشؤون التجارية	ان يكون حاصل على مؤهل جامعي يتناسب مع طبيعة الوظيفة المرشح لشغلها ويتمتع بخبرة لا تقل عن خمس سنوات أو حاصل على دبلوم تخصصي ويتمتع بخبرة لا تقل عن عشر سنوات، مع مراعاة أن تكون الخبرة في المجالين تتناسب مع طبيعة العمل التعاوني
مسئول الصيانة والإنشاءات	دبلوم وخبرة لا تقل عن عشر سنوات
رئيس السوق عدد (3)	دبلوم وخبرة لا تقل عن عشر سنوات
مسئول مشتريات الخضار	دبلوم وخبرة لا تقل عن عشر سنوات

أن يكون المتقدم كويتي الجنسية وأن يكون منقرح للعمل بالجمعية وأن لا يعمل لدى جهة أخرى على من تتوفر فيهم الشروط لشغل هذه الوظائف لتقديم المستندات التالية:

- 1 - صورة من المؤهل الدراسي.
- 2 - صورة من البطاقة المدنية.
- 3 - شهادة لمن يهيم الأمر من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 4 - شهادة الخبرة السابقة.
- 5 - صورة شخصية.
- 6 - السيرة الذاتية.

يجب أن تكون المستندات كاملة حتى يتم قبول الطلب وعلى من يرغب في شغل الوظائف تقديم الطلبات للهيئة العامة للقوى العاملة خلال الدوام الرسمي مصحوبة بالأوراق والمستندات الرسمية المطلوبة وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2020/12/17 حتى يوم الخميس الموافق 2020/12/31.

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة